البطالة في الجزائر ومحاولة تقييم سياسات علاجها. دراسة قياسية للفترة

1970 ـ 2010

أ . حمادي خديجة[1]

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه دول العالم ، بالرغم من تباين أنظمتها الاقتصادية والسياسية ، واختلاف مستويات تقدمها ، فارتفاع معدلات البطالة يؤدي إلى الكثير من المخاطر السياسية والاجتماعية ، كما أنه مؤشر لعدم قدرة النظام الاقتصادي على إشباع حاجات السكان ، ومن ثم تحقيق مستوى رفاهية الأفراد التي تعد الهدف الرئيسي للتنمية ، ولا يختلف الوضع في الجزائر عن بقية الدول النامية ، فقد تفاقمت مشكلة البطالة وازدادت حدتها عند تطبيق مختلف الإصلاحات الاقتصادية ابتداءا من سنة 1990 ، وفي الواقع كان ذلك نتاج لتراكمات سابقة .

الإشكالية: في ظل الظروف التي مر بها الاقتصاد الجزائري وبناءا على المتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية ، كيف يمكن تقدير نموذج قياسي للبطالة في الجزائر؟.

الكلمات المفتاحية: البطالة ، التشغيل ، سوق العمل ، عرض العمل.

Resumé:

La présente étude a pour objectif de mettre en exergue, l'un des problèmes épineux qu'affrontent divers pays a travers le monde, malgré la divergence caractérisant ses pays sur le plan économique que politique, et notamment sur le plan du développement, le Taux de chômage élevé entraîne beaucoup de risques politiques et sociaux.

L'augmentation des taux de chômage est un indicateur marquant l'inaptitude du système économique, dans la satisfaction des besoins de la population, ainsi que l'authentification du bien être des individus, qui demeure l'objectif principal de développement.

Ainsi, La situation ne diffère pas en Algérie par rapport au reste des pays en développement, le chômage persiste et prend de l'ampleur depuis 1990, Lors de l'application des différentes réformes économiques, et en fait, il était le produit des accumulations antérieures.

Problématique: A l'ombre de la conjoncture économique algérienne, et sur la base des différentes variables économiques internes et externes, comment peut-on estimé un modèle économétrique du chômage en Algérie?

(1) كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي محند اولحاج ـ البويرة ـ .

Mots - clés: chômage, emploi, marché de l'emploi, l'offre d'emploi.

مقدمة: مر الاقتصاد الجزائري بتحولات عديدة منذ الاستقلال ، حيث انتهجت الجزائر إستراتيجية التنمية الشاملة من خلال تبني المخططات التنموية ، والتي كانت تهدف إلى التقليل من البطالة عن طريق إتباع سياسة استثمارية مكنت خلال سنوات عديدة من توفير مناصب عمل هامة ، إلا أن انخفاض أسعار البترول في سنوات الثمانينات من القرن الماضي انعكس سلبا على وضعية التشغيل وبدأت معدلات البطالة في الارتفاع ، واتسعت هوة الاختلالات في الاقتصاد الجزائري مما أدى إلى الشروع في سلسلة من الإصلاحات فرضتها مؤسسات التمويل الدولية ، تمثلت في إتباع سياسة انكماشية تهدف إلى ترشيد الإنفاق العام ، الأمر الذي نتج عنه تراجعا في حجم الاستثمارات العمومية التي كانت تستوعب قدرا كبيرا من الأيدي العاملة وشرعت الدولة في تطبيق عملية الخوصصة بمختلف أشكالها والتي تعد من أهم قنوات تسريح العمالة ، وارتفعت بذلك مستويات البطالة وأصبحت أكثر تعقيدا.

في ظل الظروف التي مر بها الاقتصاد الجزائري وبناءا على المتغيرات الاقتصادية سواء الداخلية أو الخارجية ، يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل يمكننا بناء نموذج اقتصادي قياسي للبطالة في الجزائر؟ وما مدى مساهمة السياسات المتبعة في سوق العمل في التقليل من حجم البطالة؟.

وعليه سنتطرق في هذه الدراسة إلى مناقشة مشكلة البطالة من خلال التطرق إلى النقاط التالية:

أولا : البطالة من الناحية النظرية.

ثانيا : دراسة تحليلية لتطور ظاهرة البطالة في الجزائر.

ثالثا : إجراءات مواجهة البطالة في الجزائر.

رابعا : النموذج القياسي لتحديد المتغيرات المؤثرة في معدل البطالة في الجزائر.

أولا : البطالة من الناحية النظرية

تعتبر البطالة من أصعب المشاكل التي تواجه مختلف الاقتصاديات في العالم ، نظرا لأبعادها التاريخية والجغرافية وتنوع أشكالها مما أدى إلى تعدد التحاليل المتعلقة بمفهومها ، والتمييز بين مختلف أنواعها ولهذا سيتم عرض أهم هذه الأفكار بإيجاز في النقاط التالية:

1 ـ تعريف البطالة:

طبقا لمنظمة العمل الدولية فإن العاطل عن العمل هو كل شخص قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ولا يجد فرص العمل المطلوبة وليس له مورد

رزق[1]، كما أنها تعرف عند الاقتصاديين بأنها مقدار الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم عند مستويات الأجور السائدة في سوق العمل خلال فترة زمنية محددة[2].

والمقصود بالبطالة هو تعطل جزء من القوة العاملة رغم توفر القدرة والرغبة في العمل.

2 ـ أنواعها: هناك أنواع مختلفة ومتعددة للبطالة نذكر منها مايلي[3]:

أ. البطالة الاحتكاكية: تنتج بسبب الحركة الدائمة في سوق العمل وما ينجم عنها من نقص المعلومات لدى الباحث عن العمل و لدى أصحاب الأعمال الذين تتوفر لديهم فرص عمل.

ب. البطالة الهيكلية : تنتج بسبب التغيرات الهيكلية في تنظيم الاقتصاد ، وعدم التوازن بين عرض العمل والطلب عليه في المهن والقطاعات المختلفة.

ج . البطالة الدورية: تنتج عن الدورة الاقتصادية التي تحدث في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة من فترة زمنية إلى أخرى عندما ينتقل الاقتصاد من حالة الانتعاش إلى حالة الركود الاقتصادي.

د . البطالة المقنعة: يتمثل هذا النوع من البطالة بوجود عدد من القادرين على العمل يعملون في قطاعات اقتصادية معينة ولكنهم لا يضيفون شيئا للإنتاج ، أي أن معدل الإنتاجية لديهم معدوم وغالبا ما تظهر في القطاع العام لدى البلدان النامية بشكل خاص.

ه . البطالة الإجبارية: هي الحالة التي يتعطل فيها الفرد بشكل جبري وتحدث عن طريق تسريح العمال ، وعندها لا يجد الداخلون الجدد في سوق العمل أي فرص للتوظيف ، رغم بحثهم الجدي عنه وقدرتهم عليه وقبوله عند مستوى الأجر السائد.

و . البطالة التكنولوجية: وتسمى أيضا بالبطالة الفنية ، وتحدث نتيجة إدخال تكنولوجيات جديدة والتي تحل محل العمل اليدوي مما ينجر عنه الاستغناء عن جزء من العمال ، وينتشر هذا النوع من البطالة في الدول النامية التي انتهجت نظام اقتصاد السوق.

ز. البطالة الموسمية: تحدث خلال موسم معين أو بعد انتهاء من عمل عرضي معين ، وتظهر في الأنشطة الفلاحية والسياحية والبناء ، فهذه الأعمال تدر دخلا على صاحبها ينقطع بانقطاع العمل أي بانتهاء الموسم أو بانتهاء العمل العرضي.

ك . البطالة الاختيارية: تظهر في حالة وجود أفراد قادرين على العمل ولكنهم يرفضونه بمحض إرادتهم إما لتفضيلهم لوقت الفراغ ، أو لأنهم يبحثون

عن عمل أفضل يوفر لهم أجر أعلى وظروف عمل أحسن.

ل ـ البطالة السلوكية: وهي البطالة الناجمة عن رفض الباحثين عن العمل المشاركة في العملية الإنتاجية وعدم الاستفادة من فرص العمل المتاحة والانخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الاجتماعية أو الشخصية لهذه الوظائف.

3 ـ أسباب البطالة: يمكن حصر أهم أسباب البطالة فيما يلي:

زيادة معدل النمو السكاني وما يترتب عليه من زيادة في عدد الأفراد النشطين اقتصاديا والذين يبحثون عن عمل وهذا ما يؤدي إلى زيادة معدل البطالة ، خاصة إذا لم تتناسب الزيادة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي مما يوسع الفجوة بين فرص العمل المطلوبة والمتاحة في الاقتصاد[4].

الاستغناء عن خدمات بعض العاملين في ظل برامج الخوصصة والإصلاح الاقتصادي التي تستجيب لمتطلبات صندوق النقد الدولي.

حدوث تطور في العمليات الإنتاجية حيث تؤدي التكنولوجيات الجديدة إحلال الآلات محل العامل البشري.

اتجاه معظم رؤوس الأموال إلى الطرق السهلة والسريعة في الاستثمار المالي ، وهذا أدى إلى احتكار رؤوس الأموال وعزلها عن العملية الانتاجية[5] ، عدم مواكبة السياسة التعليمية والتدريبية لمتطلبات سوق العمل المتجددة والمتغيرة.

4 ـ الحلول المقترحة للتقليل من البطالة: يمكن العمل بالإجراءات التالية من أجل التخفيض من معدل البطالة:

ـ تطوير مناهج التعليم الجامعي من خلال التركيز على تخصصات أو تقليصها وفقا لمتطلبات سوق العمل[6].

ـ تشجيع القطاع الخاص المحلي خاصة في المجالات كثيفة العمالة كالقطاع الزراعي ، على أن تتناسب المزايا و الحوافز الممنوحة له مع حجم ما يوفره من فرص للعمالة المحلية.

ـ تحسين الأداء الاقتصادي والمناخ الاستثماري من خلال إزالة كافة القيود التنظيمية و القانونية التي تحول دون اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية.

ـ إقامة مشروعات إنتاجية التي تحتاج إلى رؤوس أموال محدودة وتساهم في توفير فرص عمل منتجة للشباب.

ثانيا : دراسة تحليلية لتطور ظاهرة البطالة في الجزائر.

ارتبطت معدلات البطالة في الجزائر ارتباطا وثيقا بتحسن المؤشرات الاقتصادية لاسيما حجم الاستثمارات ، وقد أولت الدولة اهتماما كبيرا بقطاع

الصناعة واحتلت المحروقات النصيب الأكبر على حساب التسيير من حيث الأساليب والتقنيات مما انعكس سلبا على مردودية وفعالية وحدات القطاع العام مع نهاية الثمانينات من القرن الماضي ، وتأكد ذلك من خلال تطبيق برنامج التعديل الهيكلي وسيتم الوقوف عند تطور معدلات البطالة في الجزائر من خلال النقاط التالية:

1 ـ البطالة قبل بداية الإصلاحات الاقتصادية: مر الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة بثلاث مراحل أساسية وهي:

ـ المرحلة الأولى 1966 ـ 1979: كان الهدف خلال هذه المرحلة هو وضع الركائز الأساسية للنموذج التنموي الذي يعمل على بعث الوحدات الإنتاجية ، خاصة في القطاع الصناعي الذي استوعب عددا كبيرا من العمال مقارنة بالقطاعات الأخرى ، حيث انخفضت معدلات البطالة من33% إلى حدود 20% خلال هذه الفترة وزاد عدد الوظائف الجديدة بمتوسط 43000 وظيفة سنويا خلال المخطط الثلاثي (1967 ـ 1969) إلى أن تجاوزت مليون وظيفة سنة 1979 ، أي أنها ارتفعت بأكثر من 2.3 مرة وهذا على الرغم من النمو الديمغرافي المتزايد والذي وصل معدله إلى 3.4٪ سنة 1978 [7].

لقد تميزت هذه المرحلة بإعطاء الحرية للمؤسسات في تسيير اليد العاملة والقيام بوظائف تعتبر من مهام الدولة ، والخاصة بالنقل والخدمات كما تميزت بضعف إنتاجية العمال ، والتغيير الجذري في استخدام قوة العمل وذلك نتيجة انتقال المنتجين في مجال الفلاحة إلى مراكز التصنيع في المدن بفعل التطور الصناعي مقارنة مع الوضع الفلاحي[8] ، وكذلك هجره الأفراد من الريف إلى المدن ، والجدول التالي يوضح تطور معدلات البطالة خلال هذه المرحلة.

جدول رقم (1): تطور مؤشرات التشغيل خلال الفترة 1966 ـ 1977

الوحدة: نسمة بالآلاف

المؤشر // السنوات	1966	1969	1976	1977
عدد السكان	11814	12912	16450	17058
المشتغلون	682	851	1840	2020
عدد البطالون	335	361	215	175
معدل البطالة	٪33	٪30	٪21.3	٪22

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

نلاحظ خلال هذه المرحلة انخفاض معدل البطالة من33٪ سنة 1966 إلى 8٪ سنة 1977 ، ويرجع السبب إلى حجم الاستثمارات المخصصة لهذه الفترة حيث تجاوزت 300 مليار دج خصص منها91 مليار دج لقطاع المحروقات ، وأكثر من 121 مليار دج لقطاعات الإدارة ، الخدمات وقطاع البناء والأشغال

العمومية ، وعرف قطاع المحروقات أكبر نسبة للتوظيف ، حيث زادت عدد الوظائف الجديدة أربع مرات سنة 1977 مقارنة بسنة 1967.

ـ المرحلة الثانية 1980 ـ 1989: تزامنت هذه المرحلة مع تطبيق المخططين الخماسيين الأول والثاني ، فخلال المخطط الخماسي الأول عرف التشغيل انتعاشا من حيث زيادة عدد الوظائف الجديدة ومدى مساهمة كل قطاع فيه ، إذ أن حوالي 59٪ منها مصدرها قطاعي البناء والأشغال العمومية وقطاع الإدارة ، مقابل 14.18٪ لقطاع الصناعة ، أما مساهمة القطاع الفلاحي فتمثلت بـ1.4٪ فقط [9] ، ويرجع انخفاض مساهمة القطاع الفلاحي في خلق مناصب الشغل إلى المفاهيم المتعلقة بملكية العقار الفلاحي بالإضافة إلى العوامل الطبيعية كالجفاف وكذا انخفاض مردودية الأراضي ، أما في القطاع الخاص فكان هناك فرق شاسع بين توقعات خلق مناصب العمل والانجازات في هذا المجال ، ويمكن تفسير ذلك بالصعوبات التي اعترضت القطاع الخاص كتجسيد المشاريع ، والحصول على التجهيزات التي كانت عادة تمول عن طريق عملية الاستيراد مما أدى إلى جمود الاستثمارات المختلفة ، ومن ثم تجميد لعملية خلق مناصب العمل بالإضافة إلى نواقض التكامل مع القطاع العام[10] ، وعموما شهدت فترة تطبيق المخطط الخماسي الأول انخفاضا محسوسا في معدلات البطالة ليصل إلى 9.7٪ سنة 1985 ، بعدما بلغ 22٪ سنة 1977 و33٪ سنة 1966.

أما فترة تطبيق المخطط الخماسي الثاني فقد تزامنت مع مرحلة الركود الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة ، وما ترتب عنها من انخفاض في أسعار البترول في الأسواق العالمية ، وقد صاحب ذلك تناقص موارد البلاد من مصادر النقد الأجنبي[11] ، مما انعكس سلبا على وضعية التشغيل وبدأت معدلات البطالة في الارتفاع ، والجدول الموالي يوضح تطور الوظائف الجديدة حسب القطاعات الاقتصادية للفترة 1985 ـ 1989.

جدول رقم(2): تطور الوظائف الجديدة حسب القطاعات الاقتصادية للفترة 1985 ـ 1989.

السنوات// قطاعات	زراعة	صناعة	ب.و.أ.ع	خدمات	إدارة	المجموع
1985	30000	15000	3000	22000	55000	125000
1986	12000	8000	1000	8000	45000	74000
1987	1000	9000	2000	16000	36000	64000
1988	00	6000	11000	13000	32000	62000
1989	7000	5000	6000	7000	30000	55000
المجموع	50000	43000	23000	66000	198000	380000

ب.و.أ.ع: بناء وأشغال عمومية.

المصدر: ناصر دادي عدون ، مرجع سبق ذكره ، ص184.

والملاحظ أن المخطط الخماسي الثاني تميز بتقليص عرض العمل وبفقدان مناصب العمل نتيجة تناقص الاستثمارات الجديدة ، وانقطاع التموين لبعض المؤسسات من المواد الأولية والوسيطية وبقطع الغيار ، وإلى تناقص برامج العمل بالنسبة للمؤسسات الأخرى[12] ، حيث وصل معدل خلق مناصب الشغل إلى 74000 سنة 1986 ثم انخفض سنة 1987 إلى حوالي 64000 منصب ثم انخفض إلى 61000 منصب سنة 1988 ليبلغ 59000 منصب سنة 1989 ، وبذلك وصلت معدلات البطالة إلى 18.1٪ سنة 1989 مقارنة بسنة1985 حيث قدرت بـ 9.7٪ [13].

2 ـ البطالة خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر 1990 ـ 1999 :

لقد أخفقت العديد من دول العالم الثالث في تحقيق تقدم اقتصادي ونمو ملموس من خلال تطبيق نظم اقتصادية تقوم على مركزية التخطيط ، وملكية الدولة لعناصر الإنتاج ، الأمر الذي أدى إلى زيادة مديونيتها الخارجية ، وكذلك ضرورة خضوعها لبرامج العديد من المنظمات الدولية التمويلية (البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي) لتنظم اقتصادها ، وتعيد بناءه على أسس جديدة [14] .

فقد أدى فشل برامج التنمية في العناية بالجانب الاجتماعي بالقدر المناسب ، وتراجع الأداء الاقتصادي وتراجع قدرة القوانين المحفزة على الاستثمار في توليد فرص عمل كافية[15] ، إلى إتباع إصلاحات اقتصادية ممثلة في سياسات التثبيت التي تسعى إلى استعادة التوازنات الخارجية في المدى القصير ، وسياسات التعديل الهيكلي التي تهدف إلى جعل هذه التوازنات طويلة المدى ، بالإضافة إلى تحسين قدرة الاقتصاد على التأقلم مع الصدمات الخارجية خاصة ما تعلق منها بمصادر التمويل ، وبالتالي تعدت الجزائر مرحلة انتقالية من النظام المسير مركزيا إلى نظام الاقتصاد الحر.

إن تطبيق هذه السياسات أفرزت نتائج ايجابية للجانب الاقتصادي إلا أن التكلفة الاجتماعية كانت باهضة ، فالاقتصاد الوطني لم يعد قادرا على خلق ربع الطلب الإضافي المتزايد ، فقد استقر متوسط خلق مناصب الشغل الجديدة عند 40000 منصب خلال السنوات من 1994 إلى غاية 1997 ، أما بعدها فقد استمر التدهور ليصل إلى 27000 منصب جديد سنويا فقط ، دون أن ننسى المركبة الأصلية للبطالة المتمثلة في الطلب الإضافي الناجم عن النمو الديمغرافي ، حيث يجب أن ننتظر ما يقارب 200000 إلى 300000 طلب جديد سنويا[16] ، والملاحظ أنه منذ شروع الجزائر في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي ارتفع معدل البطالة من19.7٪ سنة1990 إلى حوالي 29٪ سنة 1999 ، حيث صرحت وزارة العمل في 11ماي 1998 أن عدد مناصب العمل المفقودة قدر بحوالي 637188 منصب عمل[17].

شهدت هذه الفترة أيضا تسريحا جماعيا للعمال نتيجة إعادة الهيكلة وغلق المؤسسات ، حيث أن نسبة 45٪ من فئة البطالين فقدوا مناصب عملهم نتيجة الإصلاحات الاقتصادية منهم 10٪ تم طردهم ، و11٪ في إطار سياسة تقليص العمالة ، و11.4٪ نتيجة غلق المؤسسات ، و10.1٪ نتيجة حل المؤسسات والذهاب الارادي[18] ، ويمكن تلخيص أثار هذه الإصلاحات على سوق العمل في النقاط التالية:

ـ تميز غالبية مناصب العمل بالمؤقت ، ومن جهة أخرى مناصب الشغل المزمع إنشاؤها لا تكفي لامتصاص الطلب الإضافي[19].

ـ رغم الآثار التي خلفها برنامج الخوصصة والمتمثلة في فقدان الآلاف من مناصب الشغل ، إلا أن الدولة مضت في تطبيقه نتيجة الضغوطات الممارسة عليها من جهة ، وقناعة المسؤولين بالخيار الليبرالي من جهة أخرى ، فقد عرفت هذه المرحلة حدا أقصى من الإضرابات بلغت 2023 سنة 1990 و1034 سنة 1991 بما يعادل على التوالي 158 و86 إضرابا شهريا ، فيما قدر المعدل السنوي للنزاعات بين سنة 1992 وسنة 1996 بـ 462 نزاعا بما يعادل 38 نزاعا في الشهر ، وفي سنة 1997 سجل انخفاض محسوس في عدد النزاعات حيث بلغ 292 نزاعا أي ما يعادل 24 نزاعا في الشهر ، وتجدر الإشارة إلى ارتفاع معدل مدة الإضراب إلى 6.5 يوما سنة 1995 و7.2 يوما سنة 1996 و8.4 سنة 1997[20].

ـ عدم تشغيل الشباب حملة الشهادات ذوي المؤهلات العالية وتفاقم مشكلة البطالة بين الشباب وخريجي الجامعات ، فهي بطالة لا تستثني أية فئة من الخريجين ، والحصول على الشهادة لم يعد يمثل ضمانا يقي من البطالة وأصبحت أجهزة التشغيل مطالبة بتنفيذ برامج توجيهية وإرشادية لهؤلاء من أجل استكمال تأهيلهم لسوق العمل[21].

ـ انتشار العمل غير الرسمي على مستوى سوق العمل يشكل أحد المعايير المعتمدة في تقييم قدرة النسيج الاقتصادي والاجتماعي على الاستمرار[22] ، ويعود سبب انتشار هذه الظاهرة إلى شعور الأفراد باليأس نتيجة البحث المستمر عن منصب عمل منظم للحصول على دخل حتى وإن كان هذا العمل غير مستقرا.

3 ـ البطالة خلال الألفية الثالثة: شهد الاقتصاد الوطني ازدهارا اقتصاديا ابتداءا من سنة 2001 بفضل تحسين الوضعية الأمنية والاستقرار السياسي وارتفاع أسعار البترول ، مما سمح بزيادة وتيرة الاستثمارات في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة الممتدة من 2001 إلى 2004 ، حيث ركزت الدولة خلال هذه الفترة على الاهتمام بأجهزة الشغل التي تم إنشاؤها لتحسين وتنظيم سوق العمل ،

وتقليص معدلات البطالة التي تفاقمت خلال التسعينيات من القرن الماضي ، والحصيلة كانت زيادة هامة في فرص التشغيل وتراجع في معدلات البطالة ، فقد بلغت 23.7٪ سنة 2003 مسجلة بذلك انخفاض قدره 4 نقاط مقارنة بسنة2001 وهي السنة التي بلغت فيها معدلات البطالة نسبة 27.3٪ [23] ، واستمرت في الانخفاض لتصل إلى معدل 17.7٪ سنة 2004.

وتجدر الإشارة إلى أن مسألة التشغيل بشكل عام وتشغيل فئة الشباب بشكل خاص كانت من أولويات الحكومة التي سعت إلى دعم إنشاء مناصب عمل من قبل الشباب ، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر من القنوات الهامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وأن من أهم أسس نجاحها تكوين برنامج تمويلي لها يتسم بالمرونة والفعالية والسهولة من حيث شروط التمويل[24] ، حيث تقوم بإقراضهم لفترات زمنية محددة مع تقديم إعفاءات ضريبية كبيرة .

ولمواصلة الازدهار الذي نتج عن تطبيق مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001 ـ 2004) ، جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005 ـ 2009) والذي يسعى إلى تحقيق هدفين أساسيين ، يتعلق الأمر الأول بفتح 100000 مؤسسة صغيرة جديدة ، أما الأمر الثاني فيتعلق بتقليص معدلات البطالة إلى أقل من 9٪ خلال الفترة (2010 ـ 2013) ، وذلك من خلال خلق مليوني منصب عمل يتوزعون كما يلي[25]:

ـ مليون منصب شغل بواسطة المتعاملين الاقتصاديين والشغل العمومي.

ـ مليون منصب شغل معادل من خلال برامج تتطلب التشغيل المكثف لليد العاملة.

وما يمكن ملاحظته خلال فترة تطبيق هذا البرنامج هو انخفاض معدل البطالة من 15.3٪ سنة 2005 إلى 11٪ سنة 2009 ، إن هذا الانخفاض يفسر أساسا بفاعلية النشاطات خارج قطاع المحروقات التي أعطيت لها أولوية الإنفاق في إطار برنامج دعم النمو التكميلي ، مثل قطاع البناء والأشغال العمومية ، وكذا قطاع الخدمات مما نتج عنه زيادة في حجم العمالة المشتغلة ، حيث سجلت أهم نسبة نمو للعمالة المشتغلة خلال هذه الفترة في قطاع البناء والأشغال العمومية والتي قدرت بـ8.4٪ كمتوسط معدل نمو للفترة 2005 ـ 2008 وذلك يرجع بالأساس إلى الديناميكية في النشاط الذي ولده البرنامج التكميلي لدعم النمو في هذا القطاع من خلال مخصصاته له [26] ، أما قطاعي الفلاحة والصناعة فقد شهدا تذبذبا في نمو العمالة مقارنة بقطاع الخدمات الذي حقق معدل نمو في العمالة المشتغلة قدر بـ 5.4٪.

وعموما يمكن القول أن سياسة التشغيل التي اتبعتها الحكومة خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الاقتصادي التكميلي كان أثرها واضحا في

تقليص معدلات البطالة ، لذا فقد قررت الاستمرار في هذه الآليات والسياسات والتدابير من خلال البرنامج الخماسي 2010 ـ 2014 ، والذي يهدف إلى استحداث ثلاثة ملايين منصب شغل جديد في آفاق 2014 حيث خصص مبلغ 350 مليار دج لبرامج دعم استحداث مناصب الشغل من خلال دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة ، ومرافقة الإدماج المهني لخريجي التعليم العالي والتكوين المهني ، وتؤكد النتائج الأولية على مدى حركية التشغيل التي طبعت السداسي الأول من سنة 2010 ، وتوحي بتراجع أكثر لمعدل البطالة نتيجة استحداث 672344 منصب شغل منها 340324 منصب عن طريق التوظيف في الإدارات ومختلف القطاعات الاقتصادية ، و332000 يعادل مناصب عمل دائمة في إطار أشغال المنفعة العامة وذات اليد العاملة الكثيفة[27] ، وبذلك وصلت معدلات البطالة إلى 10٪ في نهاية سنة 2010 .

ثالثا : إجراءات مواجهة البطالة في الجزائر.

إن سياسة ترقية التشغيل تعتبر جزءا من مقاربة اقتصادية تهدف إلى القضاء على مشكلة البطالة ، وذلك من خلال دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي المولد لمناصب الشغل ، وكذا تنمية المهارات وتهيئة الأيدي العاملة اللازمة بشكل يؤدي إلى توسيع فرص العمل المثمرة كما يؤدي أيضا إلى زيادة الانتاجية[28] ، ومن بين الخطوات الميدانية التي قامت بها السلطات العمومية لمواجهة المشكلات التي يعاني منها سوق العمل إنشاء العديد من الأجهزة والبرامج التي تشجع الأشخاص على خلق مناصب شغل لأنفسهم ولغيرهم وتتمثل أهم هذه الأجهزة فيما يلي:

1 ـ **برنامج تشغيل الشباب**: يهدف هذا البرنامج إلى توفير مناصب شغل للشباب بشكل مؤقت في ورشات ذات منفعة عامة تنظمها الجماعات المحلية ، والمديريات على مستوى وزارة الفلاحة والري والبناء والأشغال العمومية ، وتكوين طالبي العمل لأول مرة الذين تم إقصاؤهم من المنظومة التربوية ، تعتبر الدولة الممول الرئيسي لهذا البرنامج والتي كانت تهدف من خلاله إلى تقليص البطالة عن طريق إدماج أكبر عدد ممكن من الشباب في سوق العمل ، إلا أن تطبيق هذا البرنامج كشف عن بعض النقائص نذكرها فيما يلي[29]:

ـ إن الإدماج في مناصب الشغل المؤقتة غير محفزة وغير مؤهلة لارتباطها بالأجر الوطني الأدنى المضمون.

ـ مركزية نظام تسيير وتخصيص موارد صندوق دعم وتشغيل الشباب.

ـ غياب هيئة محلية تقوم بالتنسيق والتوجيه.

2 ـ **برنامج الإدماج المهني للشباب** : تم إنشاء هذا البرنامج مع مطلع

سنة 1990 لتصحيح النقائص التي أظهرها البرنامج السابق ، حيث تم استحداث وظائف مأجورة بمبادرة محلية لصالح الشباب العاطل عن العمل الذي لا يتمتع بمؤهلات كبيرة ، وهي عبارة عن مناصب شغل مؤقتة أنشأتها الجماعات المحلية مدتها حوالي سنة للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 19و35 سنة ، فقد انتقل عدد المستفيدين من الوظائف المأجورة بمبادرة محلية (ESIL) من 69927 مستفيد خلال الفترة 1990 ـ 1991 إلى82800 مستفيد خلال الفصل الأول من سنة 1998 ثم إلى ما يقارب 151495 مستفيد في سنة 2002 ، إن هذا الارتفاع في عدد الوظائف المأجورة بمبادرة محلية يعكس هشاشة أنظمة الشغل ، وانعدام الآفاق بالنسبة للشباب الذين يضطرون لقبول وظائف مؤقتة وبأجر ضئيل.

3 ـ الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة:

أنشئ هذا البرنامج لدعم الشبكة الاجتماعية والتخفيف من آثار الإصلاحات الاقتصادية على الفئات السكانية المحرومة ، ويتم تمويله من إعانات ميزانية الدولة وقرض من البنك الدولي ، ويمكن أن يستفيد من هذا البرنامج الولايات والبلديات التي تكون فيها نسبة البطالة مرتفعة جدا ، ويكون ذلك بإنشاء عدد معتبر من مناصب العمل المؤقتة من خلال الاستثمار في مجالات البنية التحتية ، والقطاعات التي لها علاقة بالتنمية الفلاحية مثل قطاع الري والغابات ، الطرقات... ، وقد مر تطبيق هذا البرنامج بمرحلتين:

ـ المرحلة الأولى 1997 ـ 2000: خلال هذه المرحلة نجد أن أغلب المشاريع تم إنجازها خلال سنتي 1998 و 1999 ، أما بالنسبة لسنة2000 لم يبقى إلا الأشغال التكميلية في إطار الأموال المتبقية التي لم تصرف مما أدى إلى تشغيل 140000 شخص ومنه تم إنشاء 42000 منصب عمل دائم[30].

ـ المرحلة الثانية 2001 ـ 2004: عرفت عملية التشغيل في إطار هذا البرنامج قفزة نوعية خلال هذه المرحلة نتيجة تطبيق مخطط الإنعاش الاقتصادي ، وكانت حصيلة نشاط هذا البرنامج خلال الفترة (2002 ـ 2004) في مجال استحداث مناصب الشغل 74500 منصب.

4 ـ عقود ما قبل التشغيل: يهدف هذا البرنامج أساسا إلى الإدماج المهني لحاملي شهادات التعليم العالي والتقنيين السامين خريجي المعاهد الوطنية للتكوين ، حيث يعرف تدفق سوق العمل حوالي 120000 متخرج جامعي سنويا من طلاب الجامعات والمعاهد الوطنية[31] ، ويندرج المستفيدون من هذا البرنامج ضمن قائمة الموظفين المتعاقدين ويتقاضون أجرا محدودا من صندوق خاص تموله الخزينة العمومية ، ويكون للجهة الموظفة الحق في تنصيب المستفيد بصفة

دائمة عند انقضاء مدة العقد.

لقد أسفر هذا البرنامج خلال الفترة (1998ـ 2001) عن إنشاء أكثر من 31000 منصب عمل من مجموع المسجلين الذين بلغ عددهم 143695 مسجل ، أي أن نسبة تغطية طلبات العمل من قبل هذا الجهاز قدرت بـ21.5٪ واحتل قطاع الإدارة أكبر نسبة استقطاب لمناصب الشغل والمقدرة بـ 54.07٪ من مجموع مناصب الشغل المستحدثة من خلال هذا البرنامج ، في حين احتلت القطاعات الأخرى نسبة 45.97٪ ، وعرفت سنة 2004 أكبر عدد للوظائف المستحدثة ، حيث وصلت إلى 59800 منصب ثم بدأت في الانخفاض لتصل إلى 22540 منصب عمل سنة 2009 و12892 منصب عمل خلال السداسي الأول من سنة 2010.

5ـ برنامج المساعدات لإنشاء المؤسسات المصغرة : تعتبر المؤسسات المصغرة إحدى التوجهات الجديدة في سياسات التشغيل ، والغرض منها تنمية التشغيل الذاتي نتيجة تراجع دور الدولة في توفير مناصب الشغل ، وقد دخل هذا البرنامج حيز التنفيذ في السداسي الثاني من سنة 1997 وهو موجه لفئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و35 سنة ، والراغبين في إنشاء مؤسسات ذات طابع إنتاجي أو خدماتي ، وأوكلت مهمة تسيير هذه المؤسسات إلى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب أما تمويل هذه المؤسسات فيأخذ ثلاثة أشكال هي:

ـ التمويل الذاتي: يتكون المشروع من المساهمة المالية للشباب أصحاب المشروع مع الاستفادة من الإعفاءات الجبائية وشبه الجبائية.

ـ التمويل الثنائي: بالإضافة إلى المساهمة الشخصية يستفيد الشباب من قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

ـ التمويل الثلاثي: في هذه الحالة يتدخل البنك كطرف ثالث ويمنح قرضا يحفظ جزء من فوائده من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

لقد انتقل عدد المؤسسات المصغرة حسب إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب من 39652 مؤسسة في سنة 2001 إلى 97015 مؤسسة في سنة 2008 ، أما بالنسبة لحجم التشغيل السنوي فقد وصل إلى 274741 منصب سنة 2008 بعدما قدر بـ 112268 منصب سنة 2001 ، أي بارتفاع يقارب نسبة 41٪ ، والملاحظ عموما أنه رغم العدد الكبير للمؤسسات المصغرة في بعض القطاعات إلا أن مساهمتها في التشغيل كانت دون المستوى بسبب الصعوبات المتعلقة بطبيعة النشاط ، وكذا ضعف التقنيات المعلوماتية وضعف الاتصال بين الوكالة والمؤسسة المنجزة ، وكذا مشاكل التسيير والمردودية ومتطلبات السوق ما دفع

ببعض الشباب إلى التخلي عن مؤسساتهم.

6 ـ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: أنشئ هـذا الصـندوق في 6 جوان 1994 ، وكان الهدف منه الحفاظ على مناصب الشغل والمساعدة على العودة إلى العمل بالنسبة للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية ، ومن بين المهام التي يقوم بها هذا الصندوق [32]:

أ ـ مركز البحث عن الشغل: هو إجراء يهدف إلى تأطير البطالين الـراغبين في إيجاد عمل مأجور من خلال تعليمهم التقنيات الحديثة في البحث عن العمل ، وتـدوم مدة التكوين ثلاثة أسابيع يشارك فيها أفواج عمل مشكلة من 12 إلى 14 فردا .

ب ـ دعم العمل الحر: هـو إجـراء يهـدف إلى مرافقـة العمـال المسـرحين الراغبين في إنشاء مشاريعهم الخاصة ، وتتواصل عملية دعم الشباب المستفيد مـدة سنة كاملة.

ج ـ التكوين وإعادة التأهيل: يقترح الصندوق على المستفيدين متابعة تكوين من أجل تحسين مؤهلاتهم المهنية وإدماجهم في الحياة الاقتصادية .

د ـ دعم المؤسسات المواجهة للصعوبات: ويكـون ذلـك عـن طريـق تـوفير مجموعة من الخدمات هي على النحو التالي: التمويل ، تكوين مسيريها وتخفيض الفوائد ، الوساطة مع الهيئات الشريكة لضمان القروض[33].

لقد ساهم الصندوق في توفير 20757 منصب شغل في الفترة الممتـدة 2005 ـ 2007 و 2398 منصب شغل في سنة 2008 ، وبذلك يمكن القول أن الإسـتراتيجية التي جاء بها الصندوق في مجال التشغيل ساهمت في الحفاظ علـى الشـغل داخـل الجزائر واستغلال إمكانيات التعاون والشراكة التي تتيحها الهيئات الدولية .

رابعا : النموذج القياسي لتحديد المتغيرات المؤثرة في معدل البطالة في الجزائر.

تم الاعتماد في الجانب القياسي على الإحصائيات التي يوفرها الديوان الوطني للإحصائيات مع الإشارة إلى أنه تم تعديل الرقم القياسي للأسعار بحيث يعتمـد علـى سعر سنة واحدة وهي سـنة 1989 ، كمـا تم تحويـل مـتغيرات الدراسـة إلى مـتغيرات حقيقية مقاسة بالأسعار الثابتة ثم تم حساب معدلات النمو لهذه المتغيرات.

1 ـ صـياغة النمـوذج: تنطـوي صـياغة النمـوذج القياسـي علـى عـدة صـعوبات مـن حيـث تحديـد المـتغيرات الـتي يشـملها النمـوذج أو الـتي يجـب استبعادها منه ، وقد تم اختيار المتغيرات المؤثرة على معدل البطالة وفقـا للنظريـة الاقتصادية ، بالإضافة إلى تتبع تطور معـدلات البطالـة في الجزائـر حيـث يكـون معـدل البطالـة هـو المـتغير التـابع في دالـة الانحـدار والمـتغيرات الأخـرى هـي المتغيرات التفسيرية كما تصورها الدالة التالية:

$$TCH = f(dPIB, dI, dW, P, dPOP, D, TCH(1-)) \quad (14-)$$

حيث:

TCH: معدل البطالة.

dPIB: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

dI: معدل نمو الاستثمار القومي الحقيقي.

dW: معدل نمو الأجور الحقيقية.

P: معدل التضخم.

dPOP: معدل نمو السكان.

D: برنامج الإصلاح الاقتصادي وهو عبارة عن متغير صوري (نوعي) وتكون قيمته مساوية للواحد خلال فترة تطبيق الإصلاحات الاقتصادية ومساوية للصفر فيما عدا ذلك.

TCH ـ 1: معدل البطالة في السنة السابقة.

2 ـ نتائج تقدير النموذج: تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد معتمدين في ذلك على طريقة المربعات الصغرى العادية ، والتي تعطي تقديرات تتميز بالكفاءة وعدم التحيز حسب المعايير الإحصائية والقياسية ، ومن أجل اختبار العلاقة بين معدل البطالة ومحدداتها تم استخدام معطيات سنوية ابتداءا من سنة 1970 إلى غاية سنة 2010 ، وتم الاستعانة ببرنامج Eviews7 لتقدير النموذج ، وبعد إجراء محاولات عديدة لاختيار النموذج الأفضل من الناحية الاقتصادية ، الإحصائية والقياسية توصلنا إلى معادلة الانحدار المقدرة مرتبة طبقا للأهمية النسبية للمتغيرات التفسيرية المؤثرة في معدل البطالة بالشكل التالي:

$$Tch = 1.115 + 1.149D + 0.201\,dPOP + 0.865tch(-1) - 0.086\,di(2-4)$$
$$(0501.)(-4.707) \quad (3.380)(9.372)(-2.111)$$
$$R^2=0.83 \quad F=44.523 \quad n=40 \quad LM(1)=0.624 \quad \chi^2(1)=3.841$$

التفسير الاقتصادي :

ـ برنامج الإصلاح الاقتصادي D: يؤثر هذا البرنامج على معدل البطالة طرديا حيث ترتب على تطبيقه ارتفاع في معدل البطالة بحوالي 11 ٪ ويرجع ذلك إلى السياسة الانكماشية التي جاء بها البرنامج بالإضافة إلى عملية الخوصصة وما ترتب عنها من تسريح للعمال بالمؤسسات العمومية .

ـ معدل النمو السكاني dPOP : ويؤثر في معدل البطالة طرديا ، وهذا ما توضحه الإشارة الموجبة في معادلة الانحدار المقدرة وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية ، حيث أن زيادة معدل نمو السكان بـ 1 ٪ يترتب عليها وفقا

لهذا النموذج زيادة في معدل البطالة بـ 0.20٪.

ـ معدل البطالة في فترة سابقة tch ـ 1: تدل الإشارة الموجبة على وجود علاقة طردية بين معدل البطالة وتأخرها وهذا مقبول من الناحية الاقتصادية فمجموع البطالين في السنة السابقة يضاف إلى عدد البطالين الذين لم يوظفوا في السنة الحالية حيث يؤدي ارتفاع معدل البطالة في السنة الماضية بـ 1٪ إلى ارتفاعها في السنة الحالية بنسبة 0.8٪.

ـ معدل نمو الاستثمار الحقيقيDi : أن الإشارة السالبة التي تسبق معدل نمو الاستثمار الحقيقي في معادلة الانحدار المقدرة تدل على وجود علاقة عكسية بينه وبين معدل البطالة وهذا ما يتطابق مع النظرية الاقتصادية حيث يؤدي ارتفاع معدل نمو الاستثمار بنسبة 1٪ إلى انخفاض معدل البطالة بنسبة 0.08٪ .

ـ نلاحظ أن الحد الثابت له إشارة موجبة وهذا يعد أمرا منطقيا فمعدل البطالة يبقى موجبا حتى لو انعدمت المتغيرات المحددة للنموذج.

التفسير الإحصائي:

يدل معامل التحديد على أن معدل البطالة مفسر بنسبة 83٪ بقيمته السابقة وقيم معدل نمو الاستثمار الحقيقي وبرنامج الإصلاح الاقتصادي ومعدل نمو السكان ، كما بين اختبار معنوية معالم هذه المتغيرات من خلال اختبار t student أن لها معنوية إحصائية عند مستوى 5٪.

يشير اختبار فيشر إلى أن المتغيرات المستقلة لها قدرة تفسيرية لمعدل البطالة لأن قيمته المحسوبة أكبر من قيمته المجدولة.

ـ المتغيرات الاقتصادية الكلية التي لم تؤثر جوهريا في معدل البطالة ـ التي لم تجتز الاختبارات الإحصائية ـ وفقا لهذا النموذج هي: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، معدل نمو الأجور الحقيقية ، معدل التضخم ، وتجدر الإشارة إلى أن النتائج المتعلقة بأثر هذه المتغيرات التفسيرية لا تدل على أنها غير مهمة في التأثير على معدل البطالة ، إلا أن ظهورها مع متغيرات ذات تأثير معنوي والموضحة في صياغة النموذج ، أظهر ضعف أهميتها النسبية في تفسير ظاهرة البطالة .

أما من ناحية الاختبارات القياسية فهي مقبولة حيث يشير اختبار Breusch ـ Godfrey إلى عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء ، بالإضافة إلى غياب مشكل التعدد الخطي والذي أخذ بعين الاعتبار عند اختيار الشكل النهائي للنموذج ، أما بالنسبة لاختبار مشكلة عدم ثبات تباين الحد العشوائي فقد بين اختبار *white* قبول فرضية العدم حيث قيمته المحسوبة Wh=15.275 أقل من قيمة $\chi^2_{(13,0.05)}$ = 22.362 وهذا يعني ثبات تباين الخطأ.

خاتمة:

مشكلة البطالة في الجزائر ليست وليدة الإصلاحات الاقتصادية بقدر ما هي تراكم للاختلالات التي ميزت التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني ، بما فيها الأداء السلبي لوحدات القطاع العام وعدم إتباع سياسة تشغيل مستقرة وطويلة المدى تأخذ بعين الاعتبار تزايد الفئة النشيطة والقدرة الاستيعابية للمؤسسات العمومية لليد العاملة في آن واحد ، وإذا كانت الجزائر قد حققت نتائج ايجابية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي قبل الأزمة الاقتصادية فإن مجهوداتها تلاشت ، وارتفعت معدلات البطالة نتيجة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي والذي ترتب عنه غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة ، وبروز نزاعات في علاقات العمل وقد أظهرت نتائج الدراسات حول سياسة التشغيل في فترة التعديل الهيكلي أن عدد البطالين تجاوز المليونين ، وقد كانت نتائج الدراسة بالشكل التالي:

ـ تعدد وتنوع برامج التشغيل في الجزائر هي بمثابة مسكنات ويبدو ذلك جليا من خلال الفوارق بين فرص العمل الدائمة وفرص العمل المؤقتة بالإضافة إلى تنوع النشاطات في بعض الولايات وانعدامها في ولايات أخرى.

ـ غياب الموازنة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل بالإضافة إلى نقص التنسيق بين مختلف القطاعات.

ـ أظهرت نتائج النموذج القياسي أن المتغيرات ذات التأثير الجوهري في معدل البطالة خلال فترة الدراسة تتمثل في برنامج الإصلاح الاقتصادي ، معدل نمو الاستثمار القومي الحقيقي ، معدل البطالة في الفترة السابقة ومعدل نمو السكان ذلك أن 83 ٪ من التغير في معدل البطالة يفسره التغير في هذه المتغيرات.

وفي الأخير يمكننا القول أن مستقبل التشغيل في الجزائر مرتبط بمدى فعالية الإجراءات والبرامج المسطرة لمواجهة البطالة من خلال إنشاء مؤسسات فردية وجماعية قادرة على الاستمرارية ، وتساهم في رفع مردودية عوامل الإنتاج مما يستدعي تبني سياسة تشغيل طويلة المدى تأخذ بعين الاعتبار كل المتغيرات التي لها علاقة بسوق العمل.

الهوامش:

1.فتحي عطية السيد مصطفى ، **الحلول العلمية لعلاج مشكلة البطالة في مصر** ، مطابع الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع ، مصر ، 2012 ، ص9.

2.جميل أحمد محمود خضر وآخرون ، **البطالة** ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر ، 2013 ، ص17.

3.مدحت القريشي ، **اقتصاديات العمل** ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2007 ، ص188 ـ 195.

4.فتحي عطية السيد مصطفى ، مرجع سبق ذكره ، ص63.

5.جميل أحمد محمود خضر وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص25.

6.نفس المرجع ، ص68.

7.ناصر دادي عدون ، عبد الرحمان العايب ، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي من خلال حالة الجزائر** ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2006 ، ص168.
8.مدني بن شهرة ، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل في التجربة الجزائرية ، دار الحامد ، الأردن ، 2009 ، ص166.
9.ناصر دادي عدون ، عبد الرحمان العايب ، مرجع سبق ذكره ، ص180.
10.مدني بن شهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص169.
11.علي عبد الوهاب نجا ، **مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها** ، الدار الجامعية ، مصر ، 2005 ، ص91.
12.مدني بن شهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص173.
13.نذير عبد الرزاق وآخرون ، **سياسات التشغيل في الجزائر ، الإجراءات والنتائج** ، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه ، جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر ، جوان 2008 ، ص50.
14.محمد كمال مصطفى ، **تخطيط القوى العاملة** ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، مصر ، العدد141 ، أكتوبر 1999 ، ص100.
15.تهاني محمد أبو القاسم ، **إعادة تأهيل العمالة في البيئة المصرية والتكامل بين الدول الإسلامية في مواجهة البطالة** ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، جامعة حلوان ، القاهرة ، مصر ، العدد الثاني ، الجزء الثاني ، 2010 ، ص241.
16. MEDJKOUN Mohamed, ajustement structurel emploi et chômage En Algérie ,les cahiers du Cread,
17. N 46/47 ,1998/1999, p165.
18. Saïd musette, nacereddine hamouda, **évaluation des effets du PAS sur le marché du travail en Algérie**, les cahiers du Cread, 46/47, 1998/1999, P171.
19.مدني بن شهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص183.
20.تقرير حول الوضعية الظرفية ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الجزائر ، الدورة الثامنة ، السداسي الأول من سنة 1996 ، ديسمبر 1996 ، ص58.
21.تقرير حول نظام علاقات العمل في سياق التعديل الهيكلي ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الجزائر ، الدورة العامة العاشرة ، أفريل 1998 ، ص73.
22.مليكة يحيات ، سياسة التشغيل الملائمة في الجزائر للتغلب على البطالة المتعلمة في ظل التحديات الإقليمية والعالمية الراهنة ، مجلة علوم الاقتصاد وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر العدد13 ، 2005 ، ص113.
23.مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، السداسي الثاني من سنة 1998 ، الجزائر ، الدورة الثالثة عشر ، ماي 1999 ، ص91.
24.مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، السداسي الثاني من سنة 2003 ، الجزائر ، الدورة العامة العادية24 ، جوان 2004 ، ص141.
25.أحمد بن سليمان بن عبيد ، **تحديات سوق العمل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإمكانيات مواجهتها** ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد2 ، أفريل 2003 ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، مصر ، ص200.
26.مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الجزائر ، السداسي الأول من سنة 2008 ، ص13.
27.زكرياء مسعودي ، **واقع سياسة التشغيل من خلال الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة1990 ـ 2010** ، رسالة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات ، المركز الجامعي بالوادي ، الجزائر ، 2011 ـ 2012 ، ص173.
28.نفس المرجع ، ص176.
29.لعرج محمد ، **خطط التنبؤ باليد العاملة المؤهلة منهجية من أجل استشراف تغيرات سوق العمل ومؤهلاته** ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، مصر ، العدد الثالث ، 2009 ، ص184.
30.مدني بن شهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص275.
31.نفس المرجع ، ص283.
32.أيت عيسى عيسى ، **سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر** ، أطروحة دكتوراه ، تخصص تسيير ، جامعة الجزائر 3 ، 2010 ، ص300.
33.مدني بن شهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 294 ـ 297.
34.زكرياء مسعودي ، مرجع سبق ذكره ، ص193.
35.المراجع باللغة العربية:
36.أ/ الكتب:
37.جميل أحمد محمود خضر وآخرون ، **البطالة** ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر ، 2013.
38.علي عبد الوهاب نجا ، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها ، الدار الجامعية ، مصر ،

.2005
39. فتحي عطية السيد مصطفى ، **الحلول العلمية لعلاج مشكلة البطالة في مصر** ، مطابع الشـرطة للطباعـة والنشر والتوزيع ، مصر ، 2012.
40. مدحت القريشي ، **اقتصاديات العمل** ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2007.
41. مدني بن شهرة ، الإصلاح الاقتصـادي وسياسـة التشـغيل في التجربـة الجزائريـة ، دار الحامـد ، الأردن ، 2009.
42. ناصر دادي عدون ، عبد الرحمان العايب ، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي من خلال حالة الجزائر** ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2006.
43. ب/المجلات:
44. أحمد بن سليمان بن عبيد ، **تحديات سـوق العمـل في دول مجلـس التعـاون لـدول الخليـج العربيـة وإمكانيات مواجهتها** ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد2 ، أفريل 2003 ، جامعة عين شمس ، مصر.
45. تهاني محمد أبو القاسم ، **إعادة تأهيل العمالة في البيئة المصرية والتكامل بين الدول الإسلامية في مواجهة البطالة** ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، جامعـة حلـوان ، مصـر ، العـدد الثـاني ، الجـزء الثاني2010.
46. لعرج محمد ، **خطط التنبؤ باليد العاملة المؤهلة منهجية من أجل استشراف تغيرات سوق العمل ومؤهلاته** ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كليـة التجـارة وإدارة الأعمـال ، جامعـة حلـوان ، مصـر ، العدد الثالث ، 2009.
47. محمد كمال مصطفى ، **تخطيط القوى العاملة** ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، مصر ، العدد141 ، أكتوبر 1999.
48. مليكة يحيات ، سياسة التشغيل الملائمة في الجزائـر للتغلـب علـى البطالـة المتعلمـة في ظـل التحـديات الإقليمية والعالمية الراهنة ، مجلة علوم الاقتصاد وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، العدد13 ، 2005.
49. ج/الأطروحات والرسائل:
50. آيت عيسى عيسى ، **سياسة التشـغيل في ظـل التحـولات الاقتصـادية بـالجزائر** ، أطروحـة دكتـوراه ، تخصص تسيير ، جامعة الجزائر 3 ، 2010.
51. زكرياء مسعودي ، **واقع سياسة التشغيل من خلال الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة1991 ـ 2010** ، رسالة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات ، المركـز الجـامعي بالوادي ، الجزائر ، 2011 ـ 2012.
52. د/ الملتقيات والتقارير:
53. نذير عبد الرزاق وآخرون ، **سياسات التشغيل في الجزائر ، الإجراءات والنتائج** ، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه ، جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر ، جوان 2008.
54. تقرير حول الوضعية الظرفية ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الجزائـر ، الـدورة الثامنـة ، السداسي الأول من سنة 1996 ، ديسمبر 1996.
55. تقرير حول نظام علاقات العمل في سياق التعديل الهيكلي ، المجلس الاقتصادي والاجتمـاعي ، الجزائـر ، الدورة العامة العاشرة ، أفريل 1998.
56. مشروع تقرير حول الظـرف الاقتصـادي والاجتمـاعي ، المجلـس الاقتصـادي والاجتمـاعي ، السداسـي الثاني من سنة 1998 ، الجزائر ، الدورة الثالثة عشر ، ماي 1999.
57. مشروع تقرير حول الظرف الاقتصـادي والاجتمـاعي ، المجلـس الاقتصـادي والاجتمـاعي ، الجزائـر ، السداسي الثاني من سنة 2003 ، الدورة العامة العادية24 ، جوان 2004.
58. مشروع تقرير حول الظـرف الاقتصـادي والاجتمـاعي ، المجلـس الاقتصـادي والاجتمـاعي ، الجزائـر ، السداسي الأول من سنة 2008.
59. المراجع باللغة الأجنبية:
60. MEDJKOUN Mohamed,*ajustement structurel emploi et chômage En Algérie* les cahiers du Cread, N 46/47 ,1998/1999.
61. Saïd musette, nacereddine hamouda,* évaluation des effets du PAS sur le marché du travail en Algérie*,les cahiers du Cread, 46/47, 1998/1999.